مجتمع

إثيوبيا: إطلاق سراح السائقين

أُطلق سراح نصف سائقي برنامج الغذاء العالمي الذين اعتُقلوا الأسبوع الماضي في شمال إثيوبيا الغارق في الصراع، بحسب ما أفاد متحدث باسم الأمم المتحدة يوم الاثنين في نيويورك. وقال فرحان حق، خلال مؤتمر صحافي في مقر الأمم المتحدة: «يمكنني القول إن عشرة من موظفي الأمم المتحدة الذين قلنا إنهم احتُجزوا يوم الجمعة الماضي لا يزالون معتقلين» غير أنّ «هناك أخباراً سارّة تتعلّق بالسائقين المتعاقدين: أُبلغنا بأن 34 منهم أُفرج عنهم فيما لا يزال 36 معتقلين». (فرانس برس)

أميركا: إصابة فتية بإطلاق نار قرب مدرسة

أصيب ستة فتية تراوح أعمارهم بين 14 و18 عاماً بإطلاق نار وقع صباح الإثنين قرب مدرستهم الثانوية في ولاية كولورادو الأميركية، وفق ما أعلنت الشرطة التي طمأنت إلى أنّ أرواحهم ليست في خطر. وقالت شرطة مدينة أورورا في ولاية كولورادو (وسط)، عبر موقع «تويتر»، إنّ التلامذة أصيبوا برصاصات من أعيرة مختلفة، ما يعني أنّ أكثر من شخص شارك في إطلاق النار، مشيرة إلى أنّها لم تلق القبض حتى الآن على أيّ من مطلقي النار الذين رجّحت أن يكونوا على صلة بعصابات. (فرانس برس)

«رايتس ووتش» ضد «مكافأة» مصر

انتقدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» لحقوق الإنسان اختيار مصر لاستضافة قمة الأمم المتحدة للمناخ 27 المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، استناداً إلى ترشيح مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لها، بحسب نظام التناوب الإقليمي على تنظيم القمة. وبررت موقفها بأن «أزمة حقوق الإنسان عميقة في مصر، وتشمل سجن حقوقيين ونشطاء في المجتمع المدني، وتطبيق قوانين تجرّم التجمع السلمي». وقال نائب مدير فرع المنظمة في الشرق الأوسط جو ستورك: «منح مصر الاستضافة خيار سيئ جداً يكافئ الحكم القمعي للرئيس عبد الفتاح السيسي، والانتهاكات المروعة لحكومته التي يجب أن يضغط المجتمع الدولي عليها للإفراج عن آلاف الأشخاص المسجونين لمجرد ممارسة حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي، وكذلك لوقف الإجراءات الجنائية ضد نشطاء المجتمع المدني». ومن المقرر عقد القمة 27 في مدينة شرم الشيخ السياحية النائية لتجنب حدوث تظاهرات شعبية في الشوارع مثل تلك التي رافقت القمة الأخيرة في مدينة غلاسكو الاسكتلندية، علماً أن الحكومة المصرية تمنع الاحتجاجات تنفيذاً لقانون أصدرته عام 2013 يحظر أي تجمع عام بلا موافقة وزارة الداخلية.

وحذرت «هيومن رايتس ووتش» من استخدام السلطات المصرية المؤتمر الدولي البارز «لتبييض سجلها الحقوقي المروع»، علماً أن أمير ويلز تشارلز سيزور القاهرة غداً الخميس «لتسليط الضوء على علاقة البلاد الوثيقة مع المملكة المتحدة، وتوفير فرصة لإظهار التزام مصر المتزايد بحماية البيئة»، بحسب ما أفاد مكتبه.

(العربي الجديد)

(مارك كيريسون/ Getty)

«ألم» عريس فلسطيني قبل الزفاف

الخليل ـ **فاطمة مشعلة**

مضى نحو أسبوعين على إنهاء جيش الاحتلال الإسرائيلي حلم الشاب الفلسطيني إسماعيل نواجعة (30 عاماً) بالزواج من عروسه آلاء، بعدما هدم منزلهما الزوجي في تجمع الجوايا شرق يطا جنوب الخليل بالضفة الغربية. كما قضى على فرحة والدة العريس المسنّة نجمة (80 عاماً) التي حاولت عبر تزويج إسماعيل نسيان ألم فقدان عريس آخر خطفه الموت خلال عمله قبل حوالي ثمانية أشهر داخل فلسطين المحتلة. يقول شقيق العريس، محمد نواجعة، لـ«العربي الجديد»: «استغرق بناء المنزل خمس سنوات، وكنا نخطط لأن يحتضن زواج شقيقي عرفات الذي سقط من علو أثناء عمله في الداخل المحتل، وكذلك شقيقي الآخر إسماعيل الذي أرجأنا زفافه بسبب وفاة عرفات. وحين أردنا تخفيف ألم فقدان أمي العريس الأول عرفات، قتل الاحتلال فرحة زفاف إسماعيل، وهدم المنزل الذي أردنا الإقامة في الجزء المخصص لعائلة عرفات المتوفى، وتزويج إسماعيل في جزئه الآخر، لكن الاحتلال أنهى كل شيء».

ألم الأم إلى نقطة البداية

استخدم الاحتلال حجته الجاهزة لهدم المنزل والتي تتعلق بعدم وجود ترخيص للبناء في المنطقة، لكن العريس إسماعيل لم يقتنع بوجود سبب في العالم يمنعه من حقه الطبيعي في الزواج والإقامة في منزله. ويوضح شقيقه محمد: «ما زال أخي إسماعيل يشعر بصدمة عميقة من هدم المنزل الذي كان سيقيم فيه مع عروسه. عندما حصل ذلك خاطبنا بألم مستنكراً الواقعة وقال: ما ذنبي أنا. ماذا فعلت كي يحصل ذلك، ولماذا أنا تحديداً».

يضيف: «عقب وفاة العريس الأول عرفات، عانت والدتي من ألم نفسي شديد، ما دفعني إلى أخذها من منزل العائلة المكون من ثلاث غرف من الطوب والمسقوف بصفيح والمهدد بالهدم أيضاً، للإقامة في منزل العريس إسماعيل من أجل التخفيف عنها. قطعنا شوطاً مهماً على طريق تحسين وضعها النفسي، قبل أن يعيد الهدم آلامها إلى نقطة البداية».

واللافت أن قوات الاحتلال لم تسمح لعائلة نواجعة بإخراج الأثاث على الأقل، أو إنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل تنفيذ عملية الهدم المفاجئة صباح الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري. وهكذا ضاعت كل تفاصيل الحياة المستقبلية لإسماعيل بين الردم، إذ رفضت قوات الاحتلال قيام أفراد العائلة بفك أي قطعة وبينها المغسلة، وإخراج الأثاث من غرفة النوم وحتى الأريكة الموجودة في غرفة الجلوس، أو تجهيزات المطبخ ودورات المياه. كما تعمدت آلياته خلال الهدم تقطيع قطع الأثاث الأهم من أجل حرمان العائلة من أية فرصة لإصلاحه، وأبقت غالبية محتويات المنزل بين الأنقاض باستثناء القليل منه».

سنوات من الكفاح

يؤكد محمد أن خسائر المنزل تشمل تكاليف البناء وتجهيزات الأثاث والتمديدات الصحية وتلك الخاصة بالمياه والكهرباء والدهان، علماً أن عملية البناء لحظت تكثيف استخدام الحديد ودعائم الإنشاء كي يتحمل المنزل، بعد سنوات، إضافة طابق ثانٍ فوقه بهدف استخدامه في تزويج بقية الأخوة. وكانت العائلة تعتقد بأن الطابق الأول سينجو من الهدم.

ويقدر محمد كلفة خسائر البناء الذي بلغت مساحته 150 متراً مربعاً تتوزع على قسمين، وتلك الخاصة بالأثاث والتجهيزات، بأكثر من 240 ألف شيكل (80 ألف دولار)، وهو مبلغ كافحت العائلة لتوفيره يوماً بعد يوم وشهراً بعد شهر وعاماً بعد عام.

ويقع تجمع الجوايا شرق بلدة يطا، ولا يتبع لأي تجمع آخر وبينها مسافر يطا الذي يحيط به من الشرق والجنوب، أو تجمع خلة المي الذي يحيط به من الشمال، أو بلدة الكرمل التي تحيط به من الغرب. وتبلغ مساحة تجمع الجوايا 6 آلاف دونم، ويضم ثلاث مستوطنات هي ماعون وكرمئيل وعين بضة الجديدة، وشارع (60)، ويتواجد فيه أكثر من 500 فلسطيني.

أما أراضيه فتنقسم إلى «ب» و«ج» بحسب اتفاق أوسلو، وتضم خيماً وغرفاً زراعية مسقوفة بالصفيح بعضها مهدد بالهدم. ولا يسمح الاحتلال للأهالي بالبناء أو تعبيد الطرق في التجمع، علماً أنهم يواجهون أيضاً تداعيات تلقيهم 40 إخطاراً بهدم منازل وآبار مياه وغرف زراعية.

كسر خاطر العروس

بعد الهدم، حاولت عائلة إسماعيل شد عزيمته وحثته على الصبر، لكنّ أحداً لم يعالج خاطر العروس المكسور، وهي التي أصابتها حالة نفسية سيئة. وتشير عائلة نواجعة إلى أنّ «آلاء بكت وصاحت بأعلى صوتها متسائلة عن سبب الهدم قبل الزفاف. ورغم مرور أسبوعين على الهدم ما زالت العروس في وضع نفسي سيئ جداً».

تحقيق

لا تغيير في المواقف «اللا إنسانية» من المهاجرين المتواجدين على الحدود بين بولندا وبيلاروسيا. ويدرس الاتحاد الاوروبي بالدرجة الاولى كيفية تمويل بناء جدار شرق القارة

لعبة حجارة

بولندا وبيلاروسيا تتقاذفان المهاجرين

شادي عاكوم

زاد الضغط بشكل كبير على دول الاتحاد الأوروبي خلال الأيام الأخيرة مع تفاقم أزمة المهاجرين على الحدود بين بيلاروسيا وبولندا، حيث يحاول الآلاف منهم، وغالبيتهم من دول الشرق الأوسط، اختراق الحواجز الشائكة للوصول الى وسط أوروبا وغربها. والأكثر خطورة طريقة تعامل جنود البلدين مع المهاجرين، إذ تتحدث تقارير عن محاولات لإخضاعهم وإذلالهم في ظل مواجهتهم ظروفاً إنسانية غير لائقة ومخاطر صحية بسبب الطقس السيئ، والتي تترافق مع تعرضهم لأعمال عنف ينفذها آلاف الجنود البولنديين الذين نُشروا لقمعهم، وحصارهم عبر نصب كيلومترات من الأسلاك الشائكة المرتفعة لمنعهم من اختراق الحدود.

يداب الاتحاد الأوروبي على تكرار أنه يريد حدوداً آمنة. ويشير مسؤولوه إلى أنهم يخططون لبناء جدار واق شرق القارة لوقف الهجرة المفتوحة من بيلاروسيا، ما يجعله يواجه انتقادات دولية، بينها لنائبة الأمين العام لفرع منظمة العفو الدولية في ألمانيا، جوليا دوشروف، التي تشدد على ضرورة كسر دوامة العنف على الحدود بين بيلاروسيا وبولندا، وضمان وارسو فوراً وصول المنظمات الدولية، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة «أطباء بلا حدود»، إلى المهاجرين المتواجدين على الحدود من أجل توفير الرعاية الإنسانية والطبية لهم، علماً أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ألزمت خلال أغسطس/ آب الماضي وارسو القيام بهذا الأمر.

وتندد دوشروف برفض بولندا «غير القانوني للاجئين الذي ينتهك القانون الدولي، خصوصاً أن الأشخاص الذين تقطعت بهم السبل على الحدود الأوروبية يصلون من مناطق الأزمات، ومن حقهم طلب الحصول على حماية وتقديم طلب لجوء قانوني، وألا يتحولوا إلى لعبة للمصالح الجيوسياسية، تعرضهم لخطر مواجهة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان».

وتقول صحيفة «بيلد» الألمانية إن «الاتحاد الأوروبي يتخذ هذه الإجراءات الحازمة ضد السلوك الغادر وغير الإنساني للرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو وحلفائه الروس»، علماً أنه كان دعا في مقابلة أجريت معه أخيراً إلى «سماح بولندا بعبور اللاجئين لأنهم لا يريدون الاستقرار فيها، بل المغادرة بالدرجة الأولى إلى ألمانيا». وهناك مؤشرات لتحول مذهل في سياسة الهجرة التي يطبقها الاتحاد الأوروبي الذي بات أكثر استعداداً لتقديم دعم مالي لبناء جدران حدودية. وكتبت صحيفة «دي فيلت» الألمانية: «فتح رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل فجأة خلال زيارته الأخيرة إلى بولندا باب إمكان تمويل الاتحاد بناء أسوار على الحدود. وإذا حصل ذلك سيشكل هزيمة سياسية خطرة لرئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين التي كانت عارضت بشدة دفع تكاليف الحواجز والجدران من الميزانية الأوروبية، علماً أن القرار يتطلب موافقة المفوضية المسؤولة عن إنفاق الاتحاد».

وفي السياق، دعم وزير الداخلية النمساوي كارل نيهامر منح المفوضية مساعدات مالية لبولندا من أجل إقامة جدار حدودي بطول 400 كيلومتر مع بيلاروسيا. واعتبر أن «المفوضية تكرر الأخطاء ذاتها التي ارتكبتها مع ليتوانيا، ما يوجّه إشارة خاطئة تماماً للمهربين».

ونحن مستعدون لمساعدة بولندا كما فعلنا مع اليونان في ربيع 2020 وليتوانيا صيف العام الحالي، حين شاركنا بقوات خاصة وطائرات من دون طيار ومركبات مدرعة وأجهزة رؤية ليلية وتكنولوجيا التصوير الحراري في حماية حدود أوروبا».

انتهاك قانون اللجوء البولندي

في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، دخل قانون جديد حيز التنفيذ في بولندا يسمح بتجاهل طلبات اللجوء، ويجيز بإعادة أي مسؤول أمني اللاجئين الى بيلاروسيا من دون سؤالهم عن سبب هجرتهم، ما اعتبره خبراء قانونيون بولنديون ودوليون انتهاكاً للدستور البولندي نفسه، واتفاقية جنيف للاجئين وميثاقي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان. ودفع ذلك احزاب المعارضة في بولندا إلى المطالبة بالسماح بوصول وسائل الإعلام ومنظمات الإغاثة إلى المناطق الحدودية لتقديم المساعدة، ومشاركة وكالة حماية الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي (فرونتكس) بالمهمة، وهو ما رفضته سلطات بولندا بالكامل.

ويبرر رئيس الوزراء البولندي ماتيوز موراويسكي عدم إعطاء حكومته الإذن بتغطية الإعلام الأحداث على الحدود «بإعلان بلاده حال الطوارئ في مطلع سبتمبر/ أيلول الماضي ضمن مجال 3 كيلومترات من الحدود مع بيلاروسيا، واحتمال تأثير الإعلام سلباً على الرأي العام في الغرب، وتشجيعه على تعريض حكومتنا لاستفزازات»، علماً أن الصحافيين والأطباء والمحامين الذين يدخلون المنطقة المحظورة يعاقبون بالسجن لمدة 48 ساعة. ويشمل قرار منع الدخول أيضاً النواب المعارضين في بولندا، رغم الحصانة التي يمنحها لهم الدستور، علماً أنهم أبدوا رغبتهم في الاطلاع عن كثب على وضع المهاجرين والظروف المأساوية التي يتواجدون فيها بلا رعاية طبية وإغاثات وأدوية.

واللافت أن تعمد حرس الحدود البولندي إبعاد المهاجرين عن السياج الحدودي لإعادتهم الى حدود بيلاروسيا باستخدام رذاذ الفلفل والغاز المسيّل للدموع، لم يمنع بعضهم من اختراق الحدود الى الجانب الآخر. وكتبت «بيلد» إن «إعادة المهاجرين إلى بيلاروسيا تحصل بلا رحمة وبغض النظر عما إذا كان بينهم مرضى أو مصابون. وقد تلقى سبعة صوماليين إسعافات أولية من متطوعين بولنديين، بعدما أعادتهم قوات حرس الحدود الى الغابات، حيث تنخفض درجات الحرارة جداً خلال ساعات الليل». ونقلت عن أحد الأمنيين قوله: «هؤلاء الناس مثل الحجارة التي يلقيها إلينا جنود بيلاروسيا من فوق السياج، ثم نرميها إليهم مجدداً».

وتظهر صور وأشرطة فيديو تجمّد مهاجرين من البرد القاسي رغم شمس الظهيرة، وإصابة أقدامهم بجروح وسيلان دماء منها، وانتفاخ بعضها لدرجة لا تتناسب مع أحذيتهم . وتفيد «بيلد» بأن المهاجرين العالقين يعانون من نقص في الطعام ويشربون من البرك المحيطة، وأن بعضهم كادوا أن يغرقوا في الأنهر خلال محاولتهم الفرار من حرس الحدود، قبل إنقاذهم في اللحظات الأخيرة. وتشير إلى تقديم نشطاء في المنطقة الحدودية بعض المساعدات الميدانية. وتنقل أيضاً عن جندي بولندي قوله إن «الجنود في بيلاروسيا ينقلون المهاجرين بسياراتهم العسكرية الى الحدود مع بلاده، ثم يعودون إلى الداخل لجلب المزيد منهم وبينهم أطفال ونساء حوامل. أما عناصرنا فتسيّر دوريات راجلة وأخرى تستخدم اليات ليلاً ونهاراً لمنع أي اختراق».

قطعوا شجرة لمحاولة التدفئة (وكسانا هاشلوك/ فرانس برس)

48
عدد ساعات عقوبة سجن الصحافيين والأطباء والمحامين الذين يدخلون منطقة المهاجرين في بولندا

تشكيك بالمهاجرين

وفي شأن جنسيات المهاجرين، يشكل الأكراد العراقيون العدد الأكبر منهم، وتورد «بيلد» أن «هؤلاء يغادرون عبر تركيا إلى مينسك أتين من مدينة أربيل في كردستان العراق حيث لا حرب ولا ديكتاتور كما هو الحال في سورية وإيران اللتين يقدم عدد من مواطنيهما طلبات لجوء سياسي، كما تتمتع أربيل بمناظر طبيعية خلابة بنصح أوروبيون بزيارتها».

لكن تقارير أخرى تشير إلى أن «الأكراد الذين يرغبون في الوصول الى الاتحاد الأوروبي غالبيتهم من شمال شرقي سورية أقاموا في مناطق الحكم الذاتي في كردستان. وهم يقولون إن مناطقهم في شمال سورية شهدت معارك مع تنظيم داعش، ما اضطرهم إلى الهروب من سورية عبر الحدود إلى مخيمات اللاجئين في شمال العراق خلال السنوات القليلة الماضية». وتقدر التقارير عددهم بين 200 الف و300 ألف من السكان الأكراد في المنطقة . أما المهاجرون الأكراد من كردستان العراق نفسها فيتحدثون عن تدهور الوضع الاقتصادي في الإقليم خلال السنوات الأربع الماضية، وتضاؤل الحريات السياسية في شكل ملحوظ، بتأثير اتخاذ الحزب الحاكم في الإقليم إجراءات صارمة ضد منتقديه، بينها إصدار أحكام بسجن عدد من الصحافيين والناشطين في مايو/ أيار الماضي، والقيام باعمال تعذيب وخنق لحرية التعبير، رغم أن المنطقة كانت تتمتع بهامش نسبي من الحريات العامة مقارنة بدول الجوار مثل إيران وسورية.

تظهر صور وأشرطة فيديو تجمّد مهاجرين من البرد القاسي رغم شمس الظهيرة

إعادة المهاجرين إلى بيلاروسيا تحصل بلا رحمة وبغض النظر عما إذا كان بينهم مرضى

تونس: وجع السجناء بعد الخروج

تؤكد دراسات في تونس أن أوجاع السجين لا تنتهي بعبوره بوابة السجن في الخارج، لذا تستمر المخاطر التي تعترض طريقه والتي تتطلب مشاركة محيطه في تذليلها

تونس ـ إيمان الحامدي

لا تختلف صدمة الأيام الأولى للخروج من السجن عن صدمة الساعات الأولى لدخوله. كلاهما موجع ويحتاج فيهما السجين الذي يمضي فترة حكم أو المسرّح حديثاً إلى لملمة وإعادة ترميم نفسه، ومحاولة بناء علاقات جديدة مع محيطه الذي يشمل أيضاً أفراد أسرته وأقربائه.

«حمّى البوابة دخولاً وخروجاً من أصعب اللحظات التي واجهتها بسبب عقوبة سلبت حريتي وجعلتني أدخل السجن بتهمة تعاطي سيجارة قنب هندي». هذا ما يقول الطالب الجامعي السابق في السنة الثالثة لاختصاص الرياضيات محمد ب. (24 عاماً) لـ«العربي الجديد»، مضيفاً: «رد الفعل الأول للمحيطين هو أول ما يواجهه السجين لدى خروجه وقطعه هذه البوابة، وهو ما يحدد غالباً مستقبله ويرسم طريق عودته مجدداً إلى الزنزانة بعد ارتكابه انتهاكات جديدة، أو إنهائه هذه المرحلة بالكامل، وإطلاقه رحلة جديدة».

ويرى محمد أن «كل سجين، مهما كانت عقوبته وأسبابها، يتمنى أن يحتضنه عالمه الخارجي عند مغادرته السجن بكثير من الإيجابية والعاطفة كي يستطيع ترميم نفسيته المدمرة من مرحلة تنفيذ العقوبة. لكن الرياح تجري غالباً بما لا يشتهي المسرّح. وقد يكون عالم ما بعد تجربة تنفيذ العقوبة أكثر قسوة من السجن ذاته. وقد تمنيت لدى مغادرتي السجن أن أجد والدي عند البوابة كي يحضنني ويقول لي إن ما حصل صفحة طويت، وإنه يجب أن أعود إلى دراستي وأنسى هذه التجربة، لكن رد فعله كان قاسياً ونعتني بفاشل ومجرم، ما أحبطني وجعلني أتمنى لو استمر سجني».

وتكشف شهادات جمعتها منظمات مدنية من مسرّحين تعرض غالبيتهم لـ «حمّى البوابة» خلال الأيام والأشهر الأولى التي تلت إطلاقهم، ويجمع مشاركون في دراسة أجراها «مركز سقراط للدراسات حول العدالة» وتناولت واقع أصحاب تجربة «الربطية» (التعبير الشعبي المستخدم عن دخول السجن)، على أن الأيام والأسابيع والأشهر الأولى التي أعقبت إطلاق سراحهم «شكلت فترة محفوفة بالضعف الشديد وبالمخاطر الكبيرة».

وتشير الدراسة إلى أن «فشل الأفراد المفرج عنهم حديثاً في الحصول على دعم مجتمعي معنوي أو مادي، خصوصاً في الفترة الأولى التي تتسم بالهشاشة والتوتر، أشعرهم بخيبة ويأس شديد. وقد وُلدت الصدمة غالباً رد فعل نفسي سلبي حاد تسبب أحياناً في عودتهم إلى السلوك الإجرامي».

وفيما يؤكد محللون كُثر أهمية مرحلة ما بعد خروج الفرد من السجن في تحديد آفاق نجاح أو فشل عملية إعادة اندماجه في المجتمع، تطالب منظمات مدنية بضرورة إخضاع هذه الفترة لدراسة تعالج تداعياتها بهدف الحدّ من نسب العودة إلى الجريمة، وتسهيل اندماج المسرّحين. ويقول المدير التنفيذي لجمعية «معاك» التي تهتم بقضايا دمج السجناء السابقين في المجتمع مصطفى بن زين لـ«العربي الجديد»، إن «فشل الأفراد المفرج عنهم حديثاً في الحصول على دعم مجتمعي معنوي أو مادي على مسارهم ما بعد السجن، بسبب ما تتسم به هذه الفترة من هشاشة وتوتر».

يضيف: «يواجه المسرّحون خسائر كبيرة تشمل محيط عيشهم والثقافة المشتركة والأصدقاء، وتجعلهم يعيشون فترة من الريبة وعدم الثقة بالنفس والقلق والانفعال، والتي قد تجرهم إلى سلوك مدمر وتعاطي المخدرات».

وتوصي دراسة «مركز سقراط للدراسات حول العدالة» بضرورة توفير برامج للعلاج السلوكي يشمل فترتي ما قبل إطلاق السراح وتلك التي تلي تنفيذه للمساهمة في الحدّ من التوتر الناجم عن صدمة «حمى البوابة». من هنا تحض جمعية «معاك» منظمات المجتمع المدني على التعاون مع الهيئة العامة للسجون والإصلاح من أجل تصميم وتوفير برامج لإعادة التأهيل خلال الفترتين، للحدّ من توتر الأفراد المفرج عنهم حديثاً، ومساعدتهم في التعامل مع «حمّى البوابة».

وتوصي الجمعية أيضاً منظمات المجتمع المدني «بتنظيم مجموعات لدعم ومتابعة الأفراد الذين يطلق سراحهم حديثاً، ومساعدتهم في التزود بإستراتيجيات فعّالة للتأقلم والتكيّف مع الواقع الجديد، وذلك بهدف إنشاء روابط لترميم العلاقات ووضع الأطر الإيجابية لها تمهيداً لإعداد الأفراد المفرَج عنهم حديثاً كي يكونوا جزءاً من مجتمعات سليمة تلتزم القانون وتتفادى انتهاكه مجدداً، ما يساهم في إيجادهم مشاعر الأمن والانتماء التي يحتاجون لها».

العالم الخارجي أقسى من السجن على المسرّحين (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

مرحلة ما بعد الخروج من السجن حساسة (إيميريك فوهرين/ Getty)

الذخائر غير المنفجرة تهدد أهالي شمال غربي سورية

يستمرّ تهديد الذخائر غير المنفجرة في شمال غربي سورية، والتي كثيراً ما يقع الأطفال ضحيّتها. وفي الوقت الحالي، بات المزارعون والأراضي الزراعية هدفاً للنظام وروسيا والمليشيات الموالية لهما

عادة ما يكون أكثر ضحايا انفجار الألغام من الأطفال (إبراهيم درقيس/ الأناضول)

محمد الأحمد

تمثّل الذخائر غير المنفجرة خطراً مستمراً يهدّد حياة المدنيين في المناطق السكنية والزراعية في شمال غربي سورية، بعدما خلّف القصف المستمر لقوات النظام السوري وروسيا على مدى السنوات الماضية الآلاف منها، وغالباً ما يكون الأطفال هم ضحايا هذه المخلفات. يقول علي أبو العسل، وهو مزارع يتحدر من بلدة البارة بريف إدلب الجنوبي، لـ«العربي الجديد»: «أصبت العام الماضي بلغم أرضي من مخلفات الحرب داخل أرضي الزراعية حيث أزرع أشجار التين»، مضيفاً: «كنت أتفقد محصول التين داخل الأرض، وفجأة وضعت قدمي على أحد الألغام السلكية فانفجر وتعرضت لإصابة في القدم والرقبة والبطن، ونقلت على أثرها إلى المستشفيات الحدودية، ولم أتمكن بعدها من جني المحصول مطلقاً». ويشير أبو العسل إلى أنه «حتى هذه السنة، لم أتمكن من جني محصول أرضي الزراعية، بسبب قربها من خطوط التماس الفاصلة بين قوات النظام وقوات المعارضة»، لافتاً إلى أن هناك صاروخاً عنقودياً ألقته طائرة حربية روسية داخل أرضه، ولم تستطع فرق الدفاع المدني الدخول إلى الأرض كونها مكشوفة لقوات النظام. يتابع: «بالنسبة لمحصول السنوات الماضية، فإنه لم يكن كافياً لتأمين كافة احتياجات العائلة. هذا العام لم نتمكن من قطافه، وأشجار التين بحاجة إلى رعاية، ونحن نشاهدها أمام أعيننا لكن لا نستطيع فعل أي شيء خشية أي استهداف مفاجئ من قبل قوات النظام، لا سيما أن العديد من المزارعين والأراضي الزراعية باتوا اليوم هدفاً للنظام وروسيا والمليشيات الموالية لها في إدلب وحماة، مثل كافة القرى والبلدات القريبة من خطوط التماس».

من جهته، يقول منسق برنامج الذخائر غير المنفجرة في منظمة «الخوذ البيضاء» محمد سامي المحمد، لـ«العربي الجديد»، إنّ «الدفاع المدني السوري استجاب منذ بداية العام الماضي وحتى اليوم لأكثر من 106 انفجارات مجهولة»، مؤكداً أن «فرق الدفاع المدني السوري انتشلت جثامين أكثر من 51 شخصاً قتلوا نتيجة تلك الانفجارات، من بينهم 14 طفلاً، و6 نساء، في حين أنقذ وأسعف أكثر من 31 شخصاً، من بينهم 15 طفلاً وامرأتين، وكان قد تأكد أن 12 انفجاراً من ضمنها ناجمة عن مخلفات قصف سابق للنظام وروسيا». يضيف أن «فرق الذخائر غير المنفجرة في الدفاع المدني السوري أولت للمناطق الزراعية أهمية كبرى خلال فترات حصاد المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها وتوقيتها، وتقوم خلال هذه الأوقات بتكثيف عملياتها بشكل يضمن سلامة المجتمعات المحلية وتقليل احتمال حصول مثل هذه الحوادث ضمن إمكانياتها، من خلال آلية عملها التي تعتمد على القيام بإجراء عمليات المسح غير التقني، للوصول إلى المناطق التي من الممكن أن تكون قد تلوثت بالذخائر غير المنفجرة، ثم يأتي التخلص النهائي من الذخائر وتأمين هذه المناطق. وبالتزامن، تتولى إعطاء العديد من جلسات التوعية حول مخاطر الألغام والذخائر غير المنفجرة في جميع المناطق». ويوضح أنه «منذ بداية عملها عام 2016 وحتى نهاية شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، قامت فرق الذخائر في الدفاع المدني السوري بـ3396 عملية إزالة للذخائر غير المنفجرة، كما بلغ عدد الذخائر التي تم التخلص منها 22,718 ذخيرة متنوعة غالبيتها كانت من القنابل العنقودية»، لافتاً إلى أن «608 عمليات مسح غير تقني تم فيها تحديد 601 منطقة ملوثة بالذخائر غير المنفجرة، و1494 جلسة توعية من مخاطر الألغام والذخائر غير المنفجرة، استفاد منها 22,659 شخصاً».

بلغ عدد الذخائر التي تم التخلص منها 22,718 ذخيرة متنوعة

العديد من الأراضي الزراعية باتت اليوم هدفاً للنظام وروسيا

وحول الصعوبات التي تواجه «الخوذ البيضاء» في مثل هذه العمليات، يقول المحمد إنّها «المهمة الأخطر في العالم على اعتبار أن الخطأ الأول سيكون الأخير. وقد فقدنا خلال السنوات الماضية عدداً من الشهداء، فيما أصيب آخرون من فرق إزالة الذخائر غير المنفجرة». يضيف: «هناك صعوبات أخرى تتعلّق بعدم توفر المعدّات اللوجستية المتطورة، وكثرة الذخائر غير المنفجرة من مخلفات القصف وخصوصاً القنابل العنقودية». ويؤكد أنه جرى «توثيق استخدام روسيا والنظام 11 نوعاً منها. كما أن استمرار قصف قوات النظام وروسيا يصعّب العمل على الفرق ويؤدي لتلوث مناطق تم تأمينها».

يشار إلى أن تقريراً أصدره «مرصد استخدام القنابل العنقودية» التابع للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية في 15 سبتمبر/ أيلول الماضي، أكد أن قوات النظام السوري تواصل منذ عام 2012 استخدام الذخائر العنقودية المحرّمة دولياً، مع إحصاء تنفيذها نحو 687 هجوماً. كما وثق المرصد مقتل 147 شخصاً بسبب مخلفات القنابل العنقودية عام 2020.